رفع الله درجته **المسئلة السادسة** في المعاد هذا اصل عظيم واثباته من ارکان الدين وجاحده کافر بالاجماع ومن لا يثبت المعاد البدني ولا الثواب والعقاب واحوال الآخرة فانه کافر اجماعا ولا خلاف بين اهل الملل فرامکانه لانه تعالى قادر على کل مقدور ولا شک في ان اعادة الجسم بعد عدمه ممکن وقد نص الله تعالى عليه في قوله اوليس الذي خلق السموات والارض بقادر على ان يخلق مثلهم بلى وقال الله تعالى من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي انشاها اول مرة وهو بکل خلق عليم والقرآن مملو من ذکر المعاد وان اختلفوا في کيفية الاعادة والاعدام وتفاصيل ذلک ذکرناه في کتبنا الکلامية لکن البحث ههنا عن شيء واحد وهو ان القول باثبات المعاد البدني الذي هو اصل الدين وکونه ايمانا يتم على مذهب الامامية اما على مذهب اهل السنة فلا لان الطريق الى اثباته ليس الا السمع فان العقل انما يدل على امکانه لا على وقوعه فقد بينا ان العلم بصحة السمع وصدق انبيائه على قواعد الامامية القائلين بامتناع وقوع القبيح من الله تعالى لانه اذا جاز ذلک جاز ان يخبر بما لا يريده ولا يقصده مع تمتنع الاستدلال باخباره تعالى على اثبات المعاد البدني والشک في ذلک کفر فلا يمکن حينئذ الجزم بالاسلام البتة نعوذ بالله من المقالات الرديه وجب الشک في الاسلام انتهى

قال الناصب خفضه الله تعالى اقول قد سمعت فيما مر ادلة ان اجماع جميع الامة واقع على امتناع وقوع القبيح من الله تعالى وامتناع الکذب عليه تعالى عن ذلک لکن المعتزلة ومن تابعهم من الشيعة وغيرهم اسندوا امتناع القبيح والکذب عليه بالحسن والقبح العقليين والاشاعرة اسندوا هما الى لزوم النقص فرضا ته ولا نزاع في المدعى انما النزاع في طريق اثباتها فالاشاعرة يثبتون من طريق لزوم النقص وهو محال والمعتزلة والشيعة يثبتون من طريق الحسن والقبح العقليين وقد عرفت البطلان فيما سبق ان کل الدلايل التزامية هذا الرجل على امتناع فعل القبيح من الله تعالى کلما مر في باب اقامة الدليل على غير محل النزاع وتم بکرة في هذا المقام وباقي بکلامه المقرر وترتب عليه الفاسد انتهى

اقول لقد اجتمعت الامة على انه تعالى لا يفعل القبيح ولا يترک الواجب لکن الاشاعرة من جهة انه لا قبيح منه ولا واجب عليه ولذلک اسندوا خلق جميع الافعال اليه تعالى سواء کانت حسنة او قبيحة والامامية والمعتزلة من جهة انه يترک القبيح ويفعل

والبعض هذا قول باطل لانه تعالى لو کان خلق بعضهم فر الازل مومنا وبعضهم فيه کافرا لم يمکنهم التخلف عن مقتضى ما خلقوا عليه فيکونون مجبورين في مباشرة الکفر والايمان والطاعة والعصيان فيبطل قولهم بان الاکساب والمباشرة باختيار العبد هربا عن الجبر المحض واما قوله ان خلق الله تعالى الکفر والمعصية عليه ليس بظلم لانه ملکه له ان يتصرف في ملکه کيف يشاء ففيه انه مکابرة صريحة لان العقل السليم حاکم بان للسيد والحاکم على الاطلاق ان يتصرف في ملکه وعبيده ابتداء کيف شاء واما بعد امرهم بارتکاب مشقة التکليف واجتناب اللذات المعاصي وارسال الرسل والوعد والوعيد فتعذيب من اطاعه وتحمل الشدايد طلبا لمرضاته وتعظيما لرسله وتنعيم من عصاه والتذ به مخالفة لامره وانانية لرسله قبيح بالضرورة ويورث کذب ما ورد من الوعد والوعيد ولو جوز ذلک لارتفع الوثوق والاعتماد عن الشريعة بالکلية وبالجملة تقرف المالک في ملکه انما لم يکن ظلما اذا کان على وجه الحکمة فاما اذا لم يکن على وجه الحکمة يکون سفها وظلما ولا يوصف الله تعالى بهذا واضح بين لا يرتاب فيه من له ادنى تحقق الخطاب ولکن جعل الله على قلوبهم اکنة من فهم الصواب وفي اذانهم وقرا من ايتاء الحق فشابهم في قول الشاعر

لقد اسمعت لو ناديت حيا ... ولکن لا حياة لمن تنادي

ونار لو نفخت بها اضاءت ... ولکن انت تنفخ في رماد

واما ما استدل به على ان له تعالى التصرف کيفما شاء من قوله تعالى لا يفعل الله ما يشاء فالمراد به ما يشاء من الافعال الحسنة واما قوله تعالى لا يسال عما يفعل وهم يسالون فنحن لا نعلم ان ذلک لانه تعالى لا يفعل فعلا يستوجب ان يقال له لم فعلت بل کل افعاله على قانون العدل والحکمة بخلاف افعالنا ويويد ذلک قوله تعالى لئلا يکون للناس على الله حجة بعد الرسل وقوله ولو انا اهلکناهم بعذاب من قبله لقالوا ربنا لولا ارسلت الينا رسولا وقوله وکان الانسان اکثر شيء جدلا واما مثال ذلک مما يدل على انه تعالى يجوز ان يفعل فيما لا يظهر حکمته فيه وانا لا نلزم انا نجد حتى ان يقول في القرآن المجيد بالتناقض وهو منزه عن التناقض فقد بان لک ان المعاصي ليست من فعله تعالى فلا يليق ان يسير خلافه بمذهب اهل الحق کما خطله الناصب الباطل بل خلاف ذلک وخلاف جميع ما اتى به في حرجه هذا اکفر وابدع وناشيء من عدم اخذهم الاحکام الدين من مشکوة النبوة والولاية بل من محلات اصول جماعة قد دل على خطاء اصابهم ودفعهم الاية والرواية کما عرفت استغفر الله تعالى

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)